

القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي

دجلة والفرات بين تركيا و العراق

المقدمة :

تؤدي المياه دوراً أساسياً في استمرار حياة الإنسان ، فقد جاء في قوله تعالى : " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون " (سورة الانبياء، اية 30).

وقد أثارت الحاجة إلى مياه الأنهار كثيراً من النزاعات والخلافات بين الدول المشتركة في أحواضها ، التي تم تسوية قسم منها من خلال المفاوضات التي أثمرت عدداً من الاتفاقيات بين الدول المتشاطئة .

ويعد العراق من الدول التي تشترك في مجاري مياه دولية ولاسيما في حوضي دجلة والفرات مع تركيا (دولة المنبع لكلا الحوضين) وكذلك مع سوريا في حوض الفرات . ويشترك العراق أيضا في أحواض مياه عدة انهار مع إيران كنهـر الكارون ونهر الكرخة وشط العرب ، فضلا عن اشتراكهما معا في حوض دجلة .

لم يكن العراق قد عانى من أية مشكلة في مياه نهري دجلة والفرات إلى أن ظهرت متغيرات جديدة أثرت على معدلات استهلاك المياه في تركيا وسياستها المائية مع الدول المتشاطئة معها، الأمر الذي أدى إلى أن تكون العلاقات العراقية – التركية خاضعة للتأثير بالعديد من المتغيرات والعوامل المشتركة ، لعل من أهمها ما يتعلق بالجوانب الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية والثقافية ، التي كانت تلقي بظلالها المباشرة وغير المباشرة على اختلاف وجهات نظر البلدين حول الموارد المائية الخاصة بالأحواض المتشاطئة .

فمن الناحية الأمنية هنالك قضايا مشتركة بين البلدين تصب في خدمة استقرار أو عدم استقرار الأمن الدولي أو الإقليمي في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، في مقدمة تلك القضايا مشاكل الحدود السياسية بين البلدين ، ومشاكل ناجمة عن وجود قوى معارضة في أقاليمها مثلاً (

حزب العمال الكردستاني P.K.K) التركي ،

والتدخلات العسكرية التركية في شمال العراق ، فضلا عن بروز ادعاءات بين الحين والآخر حول الموصل وكركوك ، فضلاً عن الموقف التركي الرسمي اتجاه نشوء إقليم كردستان في العراق واستمراره .

ولاشك في أن لتلك المشاكل السياسية انعكاسات سلبية على تمتع العراق بحصته العادلة في الموارد المائية للأحواض المتشاطئة . إلا أن الأمر قد اختلف بعد عام 2003 ، عندما امتد الوجود الأمريكي إلى العراق أيضا، ومن ثم أصبح للبلدين وظيفة معينة في الإستراتيجية الكونية الأمريكية المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط.

وهذا الأمر كان ينبغي ان يدفع تركيا إلى التعاون مع العراق أكثر مما يدفعها إلى الصراع معه بسبب التأثير الأمريكي ، لما لذلك من آثار ايجابية على مسألة التعاون والحوار بشأن إيجاد حلول مؤقتة للنقص الحاصل في موارد العراق المائية.

ومن الناحية الاقتصادية ، نجد أنه على الرغم من الاختلافات السياسية بين تركيا والعراق إبان مدة حكم النظام السياسي السابق ، إلا أنها كانت من أول أربعة شركاء تجاريين معه . وفي السياق نفسه، اتجهت الأنظار بعد عام 2003 إلى أهمية عقد اتفاقية بين البلدين لتنشيط العلاقات الاقتصادية بينهما ، خدمة لمصالحهما المشتركة ، على الرغم من وجود خلافات حول بعض الموارد الاقتصادية المهمة كالموارد المائية .

وفي إطار الجانب الثقافي فإنه لا يمكن نكران ما تتمثله الأقلية التركمانية الموجودة في شمال العراق (كركوك) من أهمية حيوية وأولوية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق عامة وإقليم كردستان خاصة . فضلا عما تتمثله المشتركات التاريخية والدينية بين البلدين التي لها تأثير واضح في مواقف محددة لتركيا إزاء القضايا العربية والإسلامية عامة (كموقف الحكومة التركية عام 2009 حيال القضية الفلسطينية عامة ، وعام 2010 حيال رفضها قتل المواطنين الفلسطينيين المدنيين في غزة) وإزاء العديد من القضايا التي تهم عموم الشعب العراقي خاصة تعاطفها إزاء ما تعرض له من جرائم ضد الإنسانية.

إن تلك المتغيرات والعوامل المشتركة لابد لها ان تتناظر بالقواعد الدولية المقبولة من قبل البلدين والخاصة بمسألة توزيع المياه الدولية المشتركة بينهما .

وتتجسد أهمية هذا البحث بالاتي :

1. الحاجة الى معرفة وتحديد المشكلات السياسية التي تهم البلدين أو التي هم أطراف فيها ، وبيان بدائل وحلول لها ، بغية تقوية أو اصر العلاقات الدولية بينهما عامة وحل المشاكل المرتبطة بالمياه الدولية المشتركة بينهما خاصة.
 2. بيان مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين على وفق تنظيم معين كاتفاقية التعاون المشتركة ، في المساعدة على الوصول إلى اتفاقيات عادلة فيما يتعلق بحل مشكلة المياه الدولية المشتركة بينهما.
 3. أهمية دراسة القواعد الدولية التي تنظم استخدامات المياه الدولية المتشاطئة ، ومن ثم جعلها معياراً للموازنة بين الموقف التركي والموقف العراقي بشأن المشكلات المائية الحاصلة بينهما.
 4. أهمية معرفة تحديد التزام الحكومة التركية بكمية المياه المصروفة في حوض الفرات والتزام الحكومة السورية على وفق القواعد والاتفاقيات الدولية بمشكلة المياه الدولية المشتركة بينهما.
- وتكمن مشكلة البحث في انه على الرغم من وجود كثير من الروابط التاريخية والثقافية ، ووجود علاقات اقتصادية متميزة بين البلدين (العراق وتركيا)، إلا أن هنالك عدداً من المشاكل تلقي بظلالها على العلاقات الدولية بينهما ، ولعل مشكلة توزيع المياه الدولية المشتركة بينهما في حوضي دجلة والفرات في مقدمة تلك المشاكل الخطيرة والحيوية .
- وعلى اساس ما تقدم فقد امكن تناول الموضوع من خلال محاور ثلاثة: يهتم الاول منها بالقواعد الدولية المنظمة لتوزيع المياه الدولية والثاني بالاتفاقيات المعقودة في خصوص دجلة والفرات واما الثالث فقد تناول الابعاد الاستراتيجية للعلاقات المائية بين تركيا و العراق.

يوجد في العالم حوالي 214 نهراً يجري في إقليم أكثر من دولة ويسكن في أحواضها حوالي 2 مليار نسمة ، وتتفاقم أزمة المياه في العالم ، لأن حاجته للمياه الإضافية تزداد بمقدار 90 مليار متر مكعب سنويا . وهناك 261 مستجمعا للمياه عابرة للحدود السياسية بين دولتين أو أكثر. وتلك الأحواض الدولية تغطي 45.3 % من سطح الأرض، وتمس حياة 40 % من سكان العالم ، وتستلثر بما يقارب 60 % من تدفقات الأنهار العالمية، ويوجد ما مجموعه 145 دولة تضم أراضي واقعة داخل تلك الأحواض الدولية، منها 21 دولة تقع بأكملها داخل الأحواض الدولية ، فضلاً عن وجود 19 حوضاً من أحواض الأنهار تتقاسمها خمس دول أو أكثر ، وهناك حوض واحد - حوض نهر الدانوب - يتقاسمه 17 دولة أوربية .

ومن الجدير بالذكر أن تلك المياه الدولية لا بد أن تتصل فيما بينها في حوض طبيعي عندما تمتد في أي جزء من أجزائها داخل إقليم دولتين أو أكثر بحيث تشمل روافد المجرى النهري سواء أكانت إنمائية أم موزعة فضلاً عن مجراه الرئيسي .

النهر الدولي يمكن توضيحه بأنه وحدة مائية تمر في أقاليم دولتين أو أكثر أو يمثل فاصلاً حدودياً بينهما ، فإنه يتكون من جميع مجاري المياه والبحيرات التي تتصل بعضها ببعض ، وتجري في منطقة معينة تكون حوضاً واحداً ، وينتهي حوض النهر في بحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ، ويدخل في حوض النهر أيضاً مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.

نظم القانون الدولي عملية استغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة إذ صدرت معاهدات واتفاقات بين الدول تنظم استخدام المياه الدولية ونشرت الأمم المتحدة في عام 1963 ما يزيد على 250 معاهدة تنظم استخدام المياه الدولية تحت عنوان (النصوص التشريعية وأحكام المعاهدات الخاصة باستخدام الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة).

-المبحث الثاني : اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام 1997.

وتعد قواعد هلسنكي لاستخدام المياه والأنهار الدولية لعام 1966 التي انبثقت عن المؤتمر الثاني والخمسين لجمعية القانون الدولي ، من أهم تلك القواعد التي تضعها غالبية دول العالم محل احترامها .ومن الجدير بالذكر إن قرارات جمعية القانون الدولي المنظمة لقواعد هلسنكي وغيرها من القرارات الصادرة عن اللجان القانونية تعد مصادر قانونية لمحكمة العدل الدولية ولكنها ليست إلزامية، على الرغم من أنها نظام قانوني مهم للقواعد التي تحكم استعمال الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية .

وتضمنت قواعد هلسنكي 37 مادة . وتحتوي هذه المواد على مبادئ عامة أصبحت فيما بعد مؤثرة في الصعيدين الإقليمي والدولي. إن أهم هذه المبادئ وهي:

1-حق الدولة على نهر دولي ينبع أو يجري في إقليمها ، هو حق خاضع لقواعد القانون الدولي وليس حقا مطلقا .

2-حق الدول في التحكم في النهر مشروط بعدم تأثيره في حقوق الدول المتشاطئة المطلة على الحوض، أو تسببية ضررا للآخر .

3-إن الأعمال التوسيعية كأعمال ضبط النهر ، وزيادة إيراده هي أعمال يفترض أن تكون متكاملة تخص النهر كله .

4-مبدأ الالتزام بعدم الضرر ، فالدولة مسؤولة بموجب احكام القانون الدولي عن الاعمال التي تحدث تغيرا في النظام القائم للنهر الدولي ، والتي تؤدي الى احداث اضرار كان يمكن تفاديها ببذل جهد معقول كقطع المياه ، أو تلويث المياه او التسبب بحدوث فيضان .

5-لكل دولة مشتركة في حوض مائي دولي الحق في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من المياه وذلك بالتقسيم العادل ،

- أ-جغرافية الحوض ومساحته في كل دولة ومقدار مساهمته .
- ب- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض .
- ج- عدد السكان الذين يعتمدون على مياه النهر كله في الدولة .
- د-مدى توفر مصادر اخرى للمياه بخلاف ذلك للنهر الدولي.
- هـ-تكاليف الوسائل البديلة المتاحة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دول الحوض.
- و-الأسبقية التاريخية والحالية لاستغلال حصص المياه في الحوض النهر وتوزيعها.
- ز-الدرجة التي يمكن التوصل اليها في تامين احتياجات إحدى دول الحوض ،من دون إلحاق ضرر ملموس بدولة أخرى في الحوض.
- 6-الاعتراف بالحقوق المكتسبة ، فلا يجوز إنقاص حصة دولة من مياه نهر ما عما كانت عليه سابقا الا في حال وجود شح في المنبع .
- 7- تجنب الفاقد من المياه الذي لا مسوغ له ، وأولوية استعمالات المياه على وفق الحاجة اليها.
- 8- وجوب الإبلاغ المسبق عن اية منشأة ، وفي حال الاعتراض الدخول في مفاوضات للوصول الى حل مقبول وإلا فيحق للدولة المتضررة اللجوء الى مجلس تحكيمى دولي او محكمة العدل الدولية .
- 9- حماية المصالح المحلية والتعويض عن الأضرار التي تلحق بالسكان جراء الأعمال في حوض النهر، كما فعلت مصر إذ دفعت عام 1960(15) مليون جنية تعويضا للسودان عن أراضيه التي ستتضرر نتيجة لتعبئة السد العالي .

6

وكذلك تم تحديد آلية تسوية المنازعات التي يمكن اللجوء اليها عند حصول خلافات بين الدول عند استخدامها للقواعد الاستخدام غير المنصف والعاقل.

وسعت لجنة القانون الدولي بناءً على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1971 إلى وضع اتفاقية عامة تنظم استخدام مجال المياه الدولية المشتركة لأغراض غير ملاحية .

وتعد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية والدولية للأغراض غير الملاحية لعام 1997 (اتفاقية الإطار) من أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، وتضمنت هذه الاتفاقية القواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأشهر بوجه عام ، وتتكون اتفاقية الإطار من (33) مادة إذ تتمثل بمجموعة من المبادئ العامة الرئيسة والأحكام المتعلقة بموضوع استخدامات مياه الأنهار في غير أغراض الملاحة ، ومن أهم هذه القواعد هي:

١. الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة ، ومن العوامل التي لها صلة بـ) الانتفاع المنصف والمعقول (:

أ-العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والايكولوجية والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية .

ب-الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية .

ج-اعتماد السكان على المجرى المائي .

د-آثار استخدامات المجرى المائي في احدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي .

هـ-الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي .

و- صيانة الموارد المائية للمجرى المائي ، وحمايتها وتنميتها، والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة بهذا الصدد .

٢. الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم .

٣. التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات.

٤. حماية النظم الايكولوجية وحفظها ومنع التلوث وتخفيفه ومكافحته.

7

وتضمنت الاتفاقية آلية تسوية المنازعات وحددت الاتفاقية الإطار التي تقوم بها الدول

لحل منازعاتها وفقا لهذه الآلية وتتضمن مايلي:

1. المشاورات والمفاوضات.

2. تشكيل لجنة تقصي الحقائق.

3. التحكيم

4.التسوية القضائية.

في حال فشل المفاوضات بين الدول عن طريق تشكيل لجنة تقصي حقائق والتوفيق بين الدول المتنازعة واللجوء الى التحكيم او التسوية القضائية إما عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية او التحكيم الدولي ولكن لتطبيق ذلك يشترط موافقة الدولة على ذلك صراحة .

وعلى الرغم من ان تلك الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه إلا أن أهميتهما قد أكدتها محكمة العدل الدولية عام 1997م بعد أشهر فقط من تاريخ إجازتها ، عندما طلب أول مرة في التاريخ من محكمة العدل الدولية حل نزاع بين دولتين (هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا) حول مجرى مائي دولي وهو نهر الدانوب .

وتعد هذه الاتفاقية من اهم الانجازات التي استطاعت لجنة القانون الدولي بها ضمان حقوق الدول المتشاطئة باستخدام الانهار في الاغراض غير الملاحية وقيامها بحل الكثير من المشاكل العالقة بين الدول وفقا لهذه الاتفاقية.

المحور الثاني: حوضا دجلة والفرات والاتفاقيات المعقودة بشأنها بين تركيا والعراق

حتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية او اقتصادية بشأن استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوعهما من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية ، إلا أنه وبعد تفكيكها وانفصال كل من العراق وسوريا عن سيادتها بعد الحرب العالمية الأولى ، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لنهري الفرات ودجلة ، وسوريا بالمجرى

الأوسط للفرات ، والعراق بنهر دجلة والوسط والادنى والمصب ، والمجرى الأدنى لنهر الفرات والمصب .ويمكن توضيح الفرق بين النهر الوطني والنهر الدولي وكما يأتي:

يعد النهر الوطني - حسب الرأي الراجح في القانون الدولي - هو النهر الذي يقع بأكمله من منبعه إلى مصبه وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة ، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة، ويخضع النهر لسيادتها المطلقة ، أسوة بأي جزء آخر من إقليمها ، ما لم يكن هذا الاختصاص مقيدا بمعاهده أو اتفاقية دولية تتعلق بالملاحة الدولية.

في حين **يعد النهر الدولي** هو ذلك النهر الذي يمر بأقاليم دولتين أو أكثر بالتتابع، أي المرور بإقليم أكثر من دولة أو تكوين الحدود بين أكثر من دولة، اما ما يخص سيادة الدول على جزء النهر الذي يمر في اراضيها اذ تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء النهر الذي يوجد في إقليمها، وذلك في الحدود التي لا تتعارض مع حقوق الدول الأخرى التي تقع الأجزاء الأخرى للنهر في إقليمها، وفقا لاتفاقية فينا لعام 1815م بتعريفها للنهر الدولي .

وعلى أساس ما تقدم ، فقد قُسم هذا الفصل على مبحثين على النحو الآتي :

-المبحث الأول : حوضا دجلة والفرات .

-المبحث الثاني : المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بشأن حوضي دجلة والفرات

والية توزيع المياه.

يعد نهر دجلة أحد الأنهر الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، ويعد شرياناً حيوياً للعراق إذ يعتمد على موارده عدد كبير من السكان كما هو الحال في دول الحوض الأخرى .

وينبع نهر دجلة من الأراضي التركية، من هضبة أرمينيا في شرق تركيا ، من منطقة تسمى (صو) ، ويبدأ الوادي الأعلى للنهر من فرعين:

-الفرع الأول وهو الفرع الرئيس للنهر، ينبع من مرتفعات بحيرة (كولجك) ويسمى (دجلة صو).

-الفرع الثاني ويتكون من عدة فروع صغيرة تتحدر من المرتفعات المحيطة ببحيرة (وان) حتى تكون فرعا واحدا يسمى (بوتان صو) الذي ترفده روافد رئيسية تسهم بزيادة تدفقه .

ويدخل نهر دجلة الأراضي العراقية من جهة الشمال في منطقة فيشخابور (في قضاء زاخو) ،

الحدود الدولية بين العراق وتركيا ، و يأخذ النهر بالمسير جنوبا مستفيداً من طبيعة المنطقة

الصخرية ويكون شديد الجريان ، يجري في مدينة الموصل ، اذ أنشئ اكبر السدود على نهر

دجلة في العراق (سد بادوش) ، ثم يتجه النهر نحو الجنوب ويمر بمدينة سامراء التي أنشئ

فيها سدة سامراء لمنع خطر الفيضانات عن مدينة بغداد ، وتوجد أراضي منخفضة على النهر

يفادُ منها أيام الفيضانات بتحويل المياه إليها (منخفض الثرثار) ، وإنشاء قناة الثرثار لتحويل

مياه دجلة للفرات، ويسير بعد ذلك ويقترّب من نهر الفرات بمسافة 40 كم في مدينة بغداد ،

ويجري في مدينة الكوت التي أنشئت فيها عام 1938 سدة الكوت ، إذ ينقسم نهر دجلة الى

فرعين رئيسيين عند الكوت ، يتشكل الفرع الغربي من مجرى دجلة القديم ،

يدعى بشط الغراف ، ثم يتجه هذا الفرع جنوبا نحو مدينة الناصرية ، بعدها يأخذ مجرى نهر

دجلة بالانحدار أسفل الكوت ويلتقي بنهر الفرات في مدينة القرنة ليكونا شط العرب .

ويبلغ الطول الإجمالي لنهر دجلة 1900 كم ، يقع منها 485 كم داخل الأراضي التركية ، والباقي 1415 كم داخل الأراضي العراقية . يبلغ معدل إيراده من المياه حوالي 48 مليار متر مكعب داخل تركيا، وينخفض إلى حوالي 40 مليار متر مكعب داخل العراق.

وتصب في نهر دجلة داخل العراق عدة روافد أهمها:

أ-نهر الخابور : طوله 1600كم وإيراده السنوي 2,1مليار م3، ينبع من تركيا.

ب-نهر الزاب الكبير : طوله 473كم وإيراده السنوي 4,3 مليار م3 ، ينبع من تركيا.

ج- نهر الزاب الصغير : طوله 456كم وإيراده السنوي 17 مليار م3 ، ينبع من إيران.

د - نهر العظيم : طوله 230كم وإيراده السنوي 0,7 مليار م3، يقع كله داخل العراق.

هـ- نهر ديالى : طوله 386 كم وإيراده السنوي 5,8مليار م3 ، ينبع من إيران.

و- الروافد التي تتبع من الأراضي الإيرانية، والتي قامت إيران بتحويل مساراتها الطبيعية ، هي : (نهر كنجان جم - نهر وادي كنكر - نهر الوند - نهر قره تو - نهر دويريح - نهر الكرخة- نهر الطيب- نهر كارون - نهر هر كينه - نهر زرین جوي الكبير).

ويروي نهر دجلة نسبة (33%) من أراضي العراق، الذي يعد من البلدان الزراعية ، اذ تبلغ مساحته الإجمالية حوالي 454 ألف كيلو متر مربع، الصالح منها للزراعة 25% ، يضم القسم الشمالي من العراق ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة .

حوض نهر الفرات

يُعد نهر الفرات واحدا من أهم الأنهار في العالم نظرا لأهميته التاريخية ، اذ نشأت على ضفافه أولى الحضارات التي يرجع تاريخها الى ما قبل الميلاد بعدة آلاف السنين ،ويخضع استغلاله لاختصاص ثلاث دول هي: سوريا والعراق وتركيا،

مما يتطلب حفظ حقوق كل منها ، وقد كان تقاسم مياه الفرات موضع سوء تفاهم دائم بين الدول الثلاث ، ويعد هذا النهر شرياناً حيوياً للعراق إذ يعتمد عليه عدد كبير من سكانه.

وينبع نهر الفرات من الأراضي التركية، وبالذات من هضبة أرمينيا في شرق تركيا ، من منطقة تسمى (صو) ، ويبدأ من فرعين: - الفرع الأول / فرات صو: ينبع من جبل دوملو شمال مدينة ارضروم ، ثم يتجه غربا عبر سهول ارضروم لمسافة 650 كم

- الفرع الثاني / مراد صو : ينبع من عين مراد غرب جبال ارارات الواقعة الى الشمال من بحيرة فان ويجري غربا عبر هضبة ارمينيا مسافة 450 كم قبل أن يلتقي بنهر فرات صو عند بلدة خربوط يبدأ نهر الفرات بعد التقاء الفرعين داخل في هضبة الاناضول في مدينة كيبان ، وينتهي المجرى الأعلى للنهر (ويسمى الوادي الاعلى) ، ويبلغ طول النهر بعد التقاء رافديه الرئيسين حتى الحدود السورية 526 كم، ويتميز بكثرة الروافد وغزارة الثلوج والأمطار، ثم يبدأ الوادي الأوسط فيغير النهر اتجاهه من الجنوب الغربي الى الجنوب ليدخل الأراضي السورية عند مدينة جرابلس ، فيمر النهر في هضبة بادية الشام، يتجه شرقا ليمر بمدينة الرقة ويتجه الى الجنوب الشرقي ليمر بمدينة دير الزور، يتجه النهر نحو البوكمال ، ويكون قد قطع في سوريا مسافة 675 - 680 كم ، ليدخل العراق ، مشكلا الوادي الادنى للنهر، الذي يبدأ عند حصيبة (القائم). يتجه النهر نحو الجنوب الشرقي ليدخل السهل الفيضي جنوب مدينة هيت ، ويمر قرب الرمادي ، ويتجه بالسير جنوبا ويقترّب من مدينة بغداد بمسافة 40 كم ، ويتفرع بعد ذلك الى شطين : شط الحلة ، وشط الهندية ، ويجتمع الشيطان سويه عند السماوه ، وبعدها يلتقي دجلة بالفرات عند كرمة علي ليكونا شط العرب . وبذلك يكون طول نهر الفرات الكلي 2880 كم موزعة بين البلدان المتشاطئة .

ومن أهم روافد نهر الفرات في تركيا هي: (نهر مراد صو - نهر فرات صو(قرة صو) - المنذر - البيري - رافد طهمه). اما في سوريا ، فيدخل الفرات الحدود السورية عند منطقة جرابلس ، ويؤلف نهر الفرات 80 - 85 % من الموارد المائية لسوريا ،

ومن اهم روافد نهر الفرات في سوريا : (نهر الساجور - نهر البليخ - نهر الخابور
توجد أودية سيليه تغذي نهر الفرات بالمياه: وادي جهنم ، وادي خنيفس ، وادي الخور ،
وادي درب النوب ، وادي رتقه ، وادي الروم ، وادي الزرية ، وادي السحل ، وادي شرقي
السحل ، وادي شعيب الذكر ، وادي العصبه ، وادي صرين ، وادي الفيض ، وادي
مسعوده ، وادي كروزة .

اما في العراق فلا يرفد نهر الفرات في الأراضي العراقية أي رافد.

المبحث الثاني

المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بشأن حوضي دجلة والفرات

وآلية توزيع المياه

المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر المعقودة بشأن حوضي دجلة والفرات

أبرمت العديد من الاتفاقيات المشتركة بين تركيا والدول المتشاطئة على حوضي دجلة
والفرات، سواء خلال مرحلة الانتداب التي خضع لها كل من العراق (بريطانيا) وسوريا ()
فرنسا) أو خلال مرحلة الاستقلال الوطني لكلا البلدين . ولعل من أهم المعاهدات والاتفاقيات بين
العراق وتركيا حول الحوضين ، هي:

1. **المعاهدة البريطانية الفرنسية لعام 1920**: وقعت الاتفاقية بتاريخ 1920/12/23 من قبل
دولة الانتداب البريطاني(العراق) والانتداب الفرنسي (سوريا) وتركيا.
2. **معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا لعام 1923**: وقعت الاتفاقية بتاريخ 24 تموز 1923
من قبل دولة الانتداب البريطاني(العراق) والانتداب الفرنسي (سوريا) وتركيا.
3. **معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا لعام 1946**: وقعت بتاريخ 1946/3/29 وتتضمن
الاتفاقية بموجب المادة(6) من الاتفاقية ستة بروتوكولات ، عالج البروتوكول الأول تنظيم جريان
مياه دجلة والفرات وروافدهما ، وبتأكيد حقّ العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهيرين
تؤمن إنسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو
الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.

4. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام 1971: عقد بين العراق وتركيا للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، وتضمن بحث مشكلة المياه بين الطرفين.

5- بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي عام 1980 : عقد بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي بين العراق وتركيا ، وانضمت إليه سوريا عام 1983، ويقضي بتشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الإقليمية، مياه حوضي دجلة والفرات.

3. محضر اجتماع اللجنة العراقية - التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني لعام 1980 : وقع هذا المحضر بتاريخ 5 / 12 / 1980 في أنقرة.

4. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا لعام 1987 : اذ نصت المادة السابعة منه على ان : " يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة في اقرب وقت ممكن " .

8. اتفاقية عام 1989 بين العراق و سوريا : الذي يقضي بان تكون حصة العراق المائية بنسبة سنوية قدرها 58% من مياه نهر الفرات الممررة لسوريا على الحدود السورية - التركية .

9. التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (بعد سقوط النظام السياسي في العراق) عام 2003.

المحور الثالث: الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات المائية التركية العراقية

وضعت عدد من دول العالم المتشاطئة منذ وقت مبكر أطراً إستراتيجية معينة للعلاقات المائية فيما بينها ، مثل : مصر ودول منبع حوض النيل والسودان وأوغندا ، ودول أوروبا ، ودول في أمريكا اللاتينية . أما بالنسبة الى العلاقات المائية العراقية - التركية - السورية ، فما زالت دون إطار استراتيجي ينظم توزيع حصص عادلة ومنصفة للمياه الدولية المشتركة فيما بينهم . ويلقي هذا الواقع بظلاله السلبية على العراق لكونه دولة المصب من حيث تراجع كميات المياه الواصلة إليه وتراجع نوعيتها ، وخضوعه إلى كثير من الضغوط السياسية والاقتصادية .

أن العراق يعاني من نقص مائي كبير إلى الدرجة التي أدى فيها إلى ظهور عجز غذائي مؤثر على غالبية سكانه ، حتى المشاريع المتنوعة التي أقامها العراق لم تحقق الاكتفاء المائي ولا الاكتفاء الغذائي .

تثور التساؤلات عن مدى وجود تأثيرات سلبية وخطيرة للمشاريع المائية التي تقيمها دولة المنبع تركيا في العراق ، في المجالات البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، ولاسيما بعد ان جعلت من المياه سلعة تجارية أو وسيلة للضغط السياسي تمارسها في كثير من الأوقات على العراق .وعلى أساس ما تقدم ، يمكن تقسيم هذا الفصل على مبحثين ، هما :

-المبحث الأول : السياسة المائية العراقية وأثرها على العلاقات مع تركيا.

-المبحث الثاني : السياسة المائية التركية وأثرها على العلاقات مع العراق

المبحث الأول

السياسة المائية العراقية وأثرها على العلاقات مع تركيا

تتركز السياسة المائية العراقية على تلبية الاحتياجات المائية المتنوعة للأفراد ولمختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وتتركز على معالجة حالة العجز الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي ، ولكن هل حققت السياسة المائية العراقية أهدافها ؟ ، وهل نجحت المشاريع المائية في العراق في خزن المياه وفي توليد الطاقة وفي ري الأراضي الزراعية ؟

الاحتياجات المائية العراقية والعجز الغذائي

يعاني العراق الذي يعتمد بشكل كبير على المياه السطحية من شحة مائية ، بسبب النقص الشديد في واردات نهري دجلة والفرات وقلة سقوط الأمطار والثلوج . وهناك عوامل رئيسة ساعدت في نشوء أزمة المياه التي كان لها تأثيرها الكبير في الموارد المائية في العراق وهي :

أولاً- التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي أدى إلى ظاهرة الجفاف

ثانياً-الخطط التشغيلية لتركيا وسوريا وإيران التي تؤدي الى السيطرة على كمية المياه الواصلة الى العراق ، إذ يوجد عدد من السدود المقامه على نهري دجلة و الفرات .

15

ثالثاً-طبيعة خطط إدارة المياه داخل العراق ، إذ إن معظم المشاريع تحتاج إلى صيانة وتطوير .

كما إن الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (60) مليار م3 عدا الاحتياجات المطلوبة لأغراض إدامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة التي تبلغ (16) مليار م3 .في حين تبلغ الاحتياجات المائية المستقبلية حوالي (76.952) مليار م3 . وعلى أساس وجود فرق سلبي

بين الإيرادات المائية الواصلة إلى العراق واحتياجاته الحالية والمستقبلية ، تتضح لنا الآثار السلبية الآتية :

أولاً- من المتوقع أن تصل نسبة العجز في مياه الأنهار المشتركة الواصلة إلى العراق من هذه الدول إلى أكثر من 33 بليون متر مكعب سنوياً، بحلول عام 2015 ، خاصة وان حاجة العراق الحالية تتجاوز 50 بليون متر مكعب.

ثانياً- بلغت الواردات المائية الحالية لكل الأنهار الوافدة إلى العراق أو الجارية فيه إلى 43.92 بليون متر مكعب، لكنها تعاني ارتفاعاً في نسب الملوحة، ولاسيما في حوض الفرات وإن طاقة الخزن الكلية في العراق تبلغ 148.91 بليون متر مكعب، لكنها لا تخزن أكثر من 77 بليون متر مكعب، وإن طاقة خزن المياه في منطقة الأهوار البالغة 20 بليون متر مكعب تأثرت كثيراً خلال السنوات الأربع الماضية .

ثالثاً- كان لتدني مستوى المياه الداخلة للعراق الأثر الكبير في مستوى المياه في العراق ولاسيما بالنسبة الى الأراضي الزراعيّة ، بسبب السياسة التي اتبعتها دولة المنبع تركيا ، وجاء في هذا السياق تصريح معاون وزير الزراعة التركي : " ان العراقيين والسوريين يطالبون بتدفق مائي قدره 700م³/ثا، نحن نعلم ان كمية 500م³/ثا ستكون اكثر من كاف وسبق ان ضمننت هذه الكمية لهم " .لم يتم التوصل لاتفاقية تلتزم بها كل من تركيا وسوريا بتحديد الحصّة المائية للعراق في حوض نهر الفرات ، إذ بينت كل دولة موقفها ، وعلى النحو الاتي :

1.الموقف التركي :

أ- مطالبة تركيا للعراق بجدولة مياه نهري دجلة والفرات في حساب الحصص المائية ، لأن العراق يمتلك قناة عبر الثرثار قادرة بتعويض النقص بمياه الفرات عبر مياه نهر دجلة .

16

وتعد تركيا حوضي نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً ، وليس نهريين دوليين بل مجرد عابري حدود .

ب- إن قيام تركيا بإقامة منشأتها المائية على نهري دجلة والفرات سيؤدي الى انخفاض كمية المياه الواردة للعراق ، نتيجة لإقامة 21 سداً و 19 محطة كهرومائية، هذه المشاريع تسببت بإضرار في نوعية وكمية المياه الجارية الى سوريا والعراق ، ان المتضرر الأكبر هو العراق دولة المصب.

ج-تسعى تركيا الى فرض وجهة نظرها بالسياسة المائية للمنطقة (مبدأ الاستخدام والإدارة التكاملية للموارد المائية) ورفض (مبدأ تقاسيم الموارد المائية المتاحة) .

2. الموقف العراقي :

أ-قيام العراق بالتصدي للآراء والمقترحات التي قدمتها تركيا ، بوصف حوضي نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً ، ويعني حصول العراق على نصيب من الموارد المائية الإقليمية من نهر دجلة مباشرة ، الذي يصعب تهذيب مجراه العلوي ، ويترك لسوريا وتركيا الانفراد وحدهما بمياه الفرات ، هذا العرض غير مقبول لدى العراق لأنه يخلق حقاً مكتسباً ويحرم العراق الحصول على مياه نهر الفرات .

ب-على مر العصور التاريخية كان العراق يسمى بلاد الرافدين، وكان لنهر الفرات الأثر الكبير الذي يغني الزراعة بالعراق واعتماد السكان على هذه المهنة نتيجة لوفرة مياه الفرات، وقيام السكان بزراعة محاصيل تعتمد على كمية كبيرة من المياه (زراعة الشلب) ، لذلك يجب احترام الحقوق المكتسبة ،

ج-يعد العراق نهر الفرات نهراً دولياً كنهر دجلة ، ويؤكد على أهمية تقسيم مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث الواقعة على حوضه ، على وفق اتفاقية استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية لعام 1997 .

المبحث الثاني

السياسة المائية التركية وأثرها على العلاقات مع العراق

أقامت تركيا عدداً من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات ، من دون استشارة العراق

أو إخطاره على وفق قواعد القانون الدولي ، لذلك كان لتلك المشاريع مخاطر سلبية

على العراق وشعبه وتتأثر السياسة المائية التركية تجاه العراق باعتبارات داخلية وخارجية واستراتيجيات إقليمية ، ولعل من أهم هذه الاعتبارات، مشاكل الحدود السياسية بين تركيا والعراق، ومسألة الأكراد ، وحقوق التركمان .

المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات

لقد أقامت تركيا عدداً من المشاريع على نهري دجلة والفرات، ومن أهمها ما يأتي:

- 1- **سد كييان 1974** : هو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات والهدف من انجازه هو تخزين المياه بمقدار 30,7 مليار م³ ، وتوليد الطاقة الكهربائية بإنشاء محطة كهرومائية سعة 1340 ميكاواط .
- 2- **سد قره قايه 1987** : هو ثاني أكبر السدود ، يقع الى الجنوب من سد كييان بمسافة 166 كم ، قدرته التخزينية 9,5 مليار م³ .
- 3- **سد اتاتورك 1992** : هو أكبر سد في العالم واكبرها في تركيا ، يبعد بمسافة 200 كم الى الجنوب من سد قره قايه، وتبلغ سعة الخزن فيه 7.48 مليار متر مكعب .
- 4- **نفق شانلي أورفا 1990** : يعد أكبر نفق إروائي في العالم ، يبلغ طوله 26,4 كم وقطره 7,5 م ، وهو عبارة عن نفقين متوازيين ، يرتبط هذا المشروع بسد أتاتورك اذ يأخذ المياه من خزان سد اتاتورك لنقل مياه الفرات الى سهول أرواقه وحران .

18

ومهما يكن من أمر فإن من أهم المشاريع الضخمة التي قامت تركيا بإنجازها على نهري دجلة والفرات ، هو: مشروع سدّ الكاب (GAP) ، ولعل من أهم سدوده هو سد أليسو . ومشروع الكاب إذ يتضمن إنشاء (23) سدّاً و (19) محطة كهربائية لإرواء 1.7 مليون دونم أي ما يقارب ثلث الأراضي المروية في تركيا ، وإنتاج 27.4 مليار كيلو واط سنوياً. أي حوالي نصف الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة في تركيا .

أما أهم الآثار السلبية لمشروع الكاب (GAP) على العراق ، فهي:

1- إن هذا المشروع يشكل خطورة كبيرة على مياه نهري دجلة والفرات إذ ستخفيض مياه دجلة القادمة من تركيا من 17 مليار متر مكعب الى 13.5 مليار متر مكعب وستخفيض مياه الفرات القادمة الى سوريا والعراق من (28.5-32.5) الى (11-13.5) مليار متر مكعب.. 2- إن النقص الحاصل في حجم المياه المتدفقة الى العراق سوف يعيق استغلال بقية الأراضي الصالحة للزراعة في العراق.

3- إن أكثر من (6) ملايين عراقي موزعين على امتداد نهر الفرات سيعانون من شحة المياه وإن أكثر من (3) ملايين دونم من الاراضي الزراعية الخصبة سيلحقها الضرر .

نلاحظ العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية تعتمد على النفط الذي يصدر من العراق عبر خط جبهان النفطي وقيام تركيا بتكريره وإعادة بيعه البنزين للعراق . أن قيام علاقات اقتصادية متبادلة سليمة بين البلدين تقتضي الالتزام بالحصة المئوية المخصصة على وفق القانون الدولي لمجاري الأنهار الدولية ، وأن يكون هناك توازن بين الصادرات والواردات بين البلدين . إن أبعاد المشاريع المائية التركية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتنموية ، بل لها أبعاد أمنية وسياسية أيضا ، إذ تستخدم المياه وسيلة ضاغطة لتهديد الخطط التنموية في كل من العراق وسوريا وتتاثر الإستراتيجية التركية بالأبعاد الآتية :

1- **التكاليف الباهضة لمشاريع المياه (بناء السدود) :** إن مشاريع المياه تتطلب مبالغ عالية وباهضة تكلف الاقتصاد التركي لأجل تمويلها وإنشائها . ولأجل تنفيذ هذه المشاريع قامت تركيا بالبحث عن البدائل كي يكون لتر المياه الواردة للعراق يساوي لتراً من النفط العراقي .

2- **مشكلة الموصل :** إن تركيا قامت بتسوية نزاعاتها مع عصابة الأمم في أواسط العشرينات حول مطالب متعلقة بحدودها مع العراق ، ليست لتركيا مطالب جديدة حدودية في شمال العراق ، إلا ان الأتراك يرون أن الموصل هي إحدى الولايات التركية.

3-مشكلة التركمان: عدت تركيا التركمان الموجودين في العراق جزءاً من الأمة التركية تمتد

ديارهم من مدينة تلعفر في أقصى الشمال مرورا بالموصل وكركوك ، قضاء داقوق وطوز وكفري، وعدد من أفضية محافظة ديالى وصولاً إلى مندلي جنوباً .

4-المشكلة الكردية : تعدّ المشكلة الكردية إحدى المشكلات المعقدة في الشرق الأوسط ،

لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة ، العراق وتركيا وإيران،

إن حزب العمال الكردستاني (p. k. k) الذي خاض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ 1984

حتى خريف 1996 ، كبدته خسائر مالية وبشرية ، وتكليف الخزينة التركية حوالي 10 مليار دولار وأكثر من ثلاثين ألف قتيل من الجانبين .

إن استخدام تركيا للمياه سلاحاً ضد العراق لحسم الملفات السياسية العالقة ، التي تتحمل نتائجها السلبية 15 محافظة عراقية، ويتطلب قيام العراق عبر القنوات الدبلوماسية، بالحفاظ على حقوقه وتأكيد مطالبه في التوزيع العادل والمنصف للمياه في حوض نهر دجلة . وهذا العمل يمكن أن تقوم به وزارة الخارجية ، على المستويين الإقليمي والدولي.

أن القيادة السياسية التركية أكدت من خلال بعض التصريحات للمسؤولين، بأن المياه تُعدّ ثروة وطنية مثلما يعد العرب النفط ثروة وطنية، وذلك أدى الى استخدام المياه ورقة ضغط على الدول المتشاطئة (العراق وسوريا) .

وبعد سقوط النظام السياسي العراقي عام 2003 استطاع القادة السياسيون في تركيا وسوريا من استخدام الحصص المائية ، خاصة نهر الفرات ، بوصفها ورقة ضغط على النظام السياسي العراقي الجديد ، بتقليل كمية المياه الواردة . إن الطموح التركي للعب دور إقليمي في المنطقة ، دفعها إلى استعمال سلاح المياه .

- ١ - لم يتم التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بين العراق وتركيا وسوريا تتعلق بتقسيم مياه حوضي دجلة والفرات الدوليين واستخداماتهما بما يضمن الحقوق المكتسبة للعراق .
- إن عدم التوصل إلى توقيع اتفاقية عادلة ومنصفة للعراق في حصته المائية مع تركيا ، يرجع لعدد من الأسباب لعل من أهمها ما يأتي :
- أ- ضعف الخبرة التفاوضية العراقية في مجال المياه ، وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في هذا المجال .
- ب- عدم وجود تخطيط استراتيجي في مجال المياه لدى صناعات القرار في العراق على الأقل حتى عام 2003 .
- ج- اختلاف الأسس القانونية والسياسية التي يتحجج بها الطرفان ، بشأن دولية حوضي دجلة والفرات .

2- إن المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات والمحاضر التي وقعتها تركيا مع كل من العراق وسوريا لم تحقق أي تقدم ملموس بشأن تحديد حصص عادلة لدول الحوض .

3- إن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية إستراتيجية مهمة ، ودول هذه المنطقة لها تأثير اقتصادي مهم في العالم ، لذلك تعزز الوجود الأمريكي فيها ، و ارتبط العراق بمعاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الرغم من كل ذلك لم يستثمر الطرفان علاقتهمما بالقطب الأمريكي في حل منازعاتهمما ولاسيما المائية من خلال اتفاقية ثنائية.

4- إن نهر دجلة يصب فيه روافد تتبع من الجارة ايران التي قامت بتحويل مياه تلك الروافد وحرمت العراق من الاستفادة منها ، نتيجة لعدم وجود اتفاقية بين البلدين .

5- يمتلك العراق خزيناً مائياً من المياه الجوفية غير مستغلة من خلال حفر الآبار الارتوازية واستثمار المياه الجوفية ، وسد النقص في المياه ، واستخدام الطرق الحديثة بالري والزراعة من المياه الجوفية.

6- استمرار مطالبة تركيا للعراق بجدولة مياه نهري دجلة والفرات في حساب الحصص المائية ، بحجة امتلاك العراق قناة عبر الثرثار قادرة بتعويض النقص بمياه الفرات عبر مياه نهر دجلة .

7- استمرار سعي صناع القرار السياسي في تركيا ، بربط مصالح بلدهم العليا مع العراق بقضية المياه في حوضي دجلة والفرات .

التوصيات :

1- سعي صناع القرار في العراق الى ابرام اتفاقية مع تركيا وسوريا بشأن تقسيم مياه حوضي دجلة والفرات واستخداماتهما ، ويمكن الاستفادة من قوة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من تركيا والعراق في هذه المسألة .

2- إعادة النظر بالسياسة المائية الخاطئة في العراق . ويتطلب القيام بإيجاد خطط وبدائل لتلافي النقص في كمية المياه الواردة إليه ومعالجة نسبة الملوحة في مياهه .

3- بهدف منع أو تقليل حصول هدر في مياه نهر دجلة الواصلة إلى الخليج العربي يتعين القيام بما يأتي :

أ- إنشاء قناة مائية في منطقة القرنة ، نقطة التقاء دجلة بالفرات ، لتحويل نسبة من المياه إلى المنطقة القريبة من جبل سنام في محافظة البصرة ، الى إحدى الأودية الموجودة في تلك المنطقة ، وإنشاء سد عند نهاية الوادي لتكون بحيرة لخرن المياه ويمكن إعادتها عند طريق نهر دجلة في محافظة ذي قار .

ب- إنشاء محطات تحليه على نهر المصب العام وإعادة المياه التي تم تحليتها عبر أنابيب للافادة منه للشرب او إرواء البساتين التي تنتشر في وسط العراق وجنوبه .

ج - تمتاز مياه الخليج العربي بالملوحة وذلك يؤثر في مياه شط العرب، يجب اقامة سد للحد من تداخل المياه العذبة مع المياه المالحة .

د-الافادة من المياه الجوفية الموجودة في المنطقة الغربية من نهر دجلة ، بحفر أبار ارتوازية إذ انتشرت الزراعة الديمية في تلك المنطقة .

هـ- قيام وزارة الموارد المائية بإتباع سياسة مائية متطورة وحديثة من خلال إنشاء القنوات المائية المبطنة بالاسمنت، لمنع هدر المياه في الأنهر الفرعية .

4- إعداد مفاوضين مؤهلين علميا وعمليا في ملف المياه الدولية المشتركة . ويمكن الافادة من التكنوقراط الموجودين في وزارات التعليم العالي والبحث العلمي ، والموارد المائية .

5- إنّ الروابط التاريخية والدينية بين العراق وإيران تتطلب من القادة السياسيين في العراق العمل على إبرام اتفاقية مائية مع الجارة إيران حول استحقاقات العراق من هذه المياه .

6- إنشاء هيئة لإدارة المياه في العراق ، لمعالجة حالات الجفاف التي مر بها ، او نقص كمية المياه الواردة إليه .

7- إن السدود التي تقام على نهر الفرات لها تأثير كبير في الاراضي الزراعية يمكن الاستفادة من بحيرة الرزاة الموجودة في محافظة كربلاء المقدسة تعد خزناً مائياً كبيراً .

8- استثمار المياه الجوفية ، من خلال حفر الآبار الارتوازية و سد النقص في المياه ، واستخدام الطرق الحديثة بالري والزراعة . ومنع التصحر للأراضي وتثبيتها بغطاء نباتي من خلال زراعة الأشجار والغابات على عيون تلك الآبار .

9.اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي وتطويره بعد ما عانى من الالهمال، وتشجيع أصحاب الأراضي الزراعية بالعمل باستخدام الأسلوب المتطورمن تبطين الأنهر الفرعية والسواقي بمادة الاسمنت.

للحصول على كامل الكتاب يرجى مراسلتنا على alalamain@gmail.com